

Distr.: General  
26 March 2019  
Arabic  
Original: English



## بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٥ (٢٠١٨)، الذي جدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وطلب إليّ فيه تقديم تقرير عن أنشطة البعثة كل ٩٠ يوماً. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

#### ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تزايد الاستقطاب والانقسامات المتعلقة بركيزة أساسية لعملية السلام، وهي الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، فضلاً عن المناقشات بشأن إدماج اتفاق السلام على النحو السليم في التخطيط الوطني وتخصيص الموارد.

٣ - وفي ٨ شباط/فبراير، أحال الكونغرس الكولومبي القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام إلى الرئيس، إيفان دوكي ماركيس، للتوقيع عليه. وفي ١٠ آذار/مارس، بعد مناقشة عامة حادة استمرت أربعة أسابيع، أعلن الرئيس اعتراضه على ست مواد في القانون التشريعي وأعاد مشروع القانون إلى الكونغرس. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن نيته اقتراح ثلاثة إصلاحات دستورية في القانون التشريعي ٠١ لعام ٢٠١٧ الذي أنشأ النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار.

٤ - وأكد الرئيس دوكي مجدداً التزامه بتنفيذ اتفاق السلام وشدد على أن عملية استعراض القانون التشريعي في الكونغرس يمكن أن تكون فرصة للتوصل إلى توافق وطني في الآراء حول نظام العدالة الانتقالية. وقال إن التغييرات المقترحة تهدف إلى ضمان الحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار فعلياً. وقد أشاد بالقرار الرئاسي زعماء من حزب الوسط الديمقراطي وأعضاء آخرون في الائتلاف الحاكم. وأعرب المدعي العام أيضاً عن تأييده، وكان قد أعرب في وقت سابق عن بعض الاعتراضات المماثلة على القانون التشريعي. غير أن القرار أثار ردود فعل ناقدة أيضاً. ومن بين تلك الردود رسالة تلقيتها وقعتها ممثلون في محادثات السلام في هافانا من الحكومة السابقة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش



الشعبي السابق، إلى جانب جهات أخرى مؤيدة لاتفاق السلام، وأعربوا فيها عن القلق العميق لأن القرار سيضر بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام وسيثبت أنه مضر لعملية السلام برمتها. وأعرب حزب القوة الثورية البديلة المشتركة والأحزاب المعارضة الأخرى عن القلق الشديد. وقال المفتش العام فرناندو كاريو إن القرار يتجاهل أحكام المحكمة الدستورية التي سبق أن استعرضت الإجراء وأعلنت أنه دستوري.

٥ - وفي ١٢ آذار/مارس، توجه وزير الخارجية، كارلوس هولمز تروخيو غارسيا، إلى نيويورك لتقديم شرح تفصيلي ليّ لاعتراضات الرئيس. وأحطت علما بالأسباب التي يستند إليها القرار الذي اتخذته الرئيس، وشددت على أهمية الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وأكدت من جديد الشواغل التي أعربت عنها الأمم المتحدة بشأن عدم اليقين المحيط باعتماد القانون التشريعي. وأعربت أيضا للوزير عن أمني في اتخاذ إجراءات سريعة تكفل وضع هذا الأساس القانوني في أقرب وقت ممكن، وذلك لضمان حقوق الضحايا والأمن القانوني لجميع الأطراف المعنية. وفي بيان مشترك، كانت بعثة الأمم المتحدة للتحقق ومنظومة الأمم المتحدة في كولومبيا قد أعربتنا من قبل عن أسفهما لأنه بعد مرور أكثر من عامين على التوقيع على الاتفاق النهائي، ما زالت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تفتقر إلى قانون تشريعي.

٦ - وفي ١٥ آذار/مارس، عقب اجتماع مع وزير الخارجية في لاهاي، أعادت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تأكيد دعم مكتبها للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام والتزامه بالعمل مع السلطات الوطنية على كفاءة الاستيفاء الكامل لمعايير نظام روما الأساسي في سياق آليات المساءلة في البلد.

٧ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أكدت المحكمة الدستورية أنها ستجري استعراضا ثانيا للقانون التشريعي بعد نظر الكونغرس في الاعتراضات، مشيرة إلى أنه ينبغي على الكونغرس اتخاذ إجراء قبل اختتام الدورة الحالية في ٢٠ حزيران/يونيه. ووفقا لرئيس المحكمة، فإن الرأي بالإجماع يدل على أنه يمكن الآن النظر في الأمر "بهدوء ودون استقطاب". وأعرب الرئيس دوكي عن احترامه لقرار المحكمة.

٨ - وفي ٥ شباط/فبراير، دُعي الكونغرس إلى عقد دورة استثنائية للنظر في مشروع خطة الحكومة للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، بعنوان "ميثاق كولومبيا، ميثاق الإنصاف". ويجب الموافقة على هذه الخطة، التي تغطي الفترة المتبقية من ولاية الرئيس ومدتها أربع سنوات، في موعد لا يتجاوز ٧ أيار/مايو. ووفقا لقانون صادر في عام ٢٠١٦، يجب أن تتضمن ميزانية الخطة عنصرا محددًا للسلام، مع موارد مخصصة بالإضافة إلى الاستثمارات التي برمجتها بالفعل الكيانات العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩ - وفي بيان مشترك، دعت ١٧٠ منظمة اجتماعية إلى إضراب وطني في ٢٥ نيسان/أبريل، مطالبة بأن ينعكس تنفيذ اتفاق السلام والنهج القائم على الحقوق على نحو واف في خطة التنمية الوطنية، وداعية إلى تقديم المزيد من الضمانات لحماية القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت منظمات الشعوب الأصلية من كاوكا وهويلا وبوتومايو مظاهرات في آذار/مارس ركزت على المطالبة بالحقوق في الأراضي وتنفيذ اتفاقية السلام، واحتجت على استمرار قتل المدافعين عن حقوق الإنسان، من بين مواضيع أخرى.

١٠ - واجتمعت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، المكلفة بتغطية جميع جوانب الاتفاق، في ٢٧ شباط/فبراير وفي ١٤ و ٢٠ آذار/مارس. وفي ١٩ شباط/فبراير، قرر مجلس الدولة أن

الحكومة مطالبة بإعادة السلطات التي تم تعليقها في آذار/مارس ٢٠١٨ إلى تلك الهيئة، وهي التحقق من أن محتوى جميع مشاريع المراسيم أو القوانين أو القوانين التشريعية اللازمة لتنفيذ الاتفاق النهائي يتوافق مع الاتفاق قبل أن يصدرها الرئيس أو تقدم إلى الكونغرس.

١١ - وبموجب مرسوم صادر في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، أعيدت هيكلة مكتب الرئاسة. ومن بين التعديلات الأخرى، أصبح المستشار السامي لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، مع استمرار المسؤولية عن تنسيق تنفيذ اتفاق السلام في سياق الاستقرار والإدماج الإقليميين. ووضعت المستشارية الرئاسية المعنية بالمساواة بين الجنسين تحت إشراف مكتب نائب الرئيس.

### النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار

١٢ - وفي انتظار صدور القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وهو أساس حاسم لعملها، سعت الولاية إلى التأكيد لجميع الأطراف المعنية على تصميمها مواصلة الاضطلاع بمهامها الموكولة إليها بموجب الدستور. وفي الواقع، فإن مجال عمل الولاية القضائية الخاصة اللافت والذي يتسع نطاقه يضيّع في بعض الأحيان في خضم المناقشات الاستقطابية حول دورها.

١٣ - وبموجب الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وبعد ١٥ شهرا من إنشائها، تم تسجيل ٩ ٦٩١ فردا سابقا من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، و ١ ٩٥٨ فردا من القوات المسلحة، و ٣٩ شخصا من كيانات عامة أخرى، و ١٢ مواطنا عاديا التمسوا الخضوع لسلطتها. وسعى ١٩٥ شخصا إضافيا إلى الدخول في هذه العملية ولم يؤذن لهم.

١٤ - وتلقت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ٥٧ طلبا لاستعراض مدى انطباق ضمان عدم التسليم على الجرائم المرتكبة أثناء النزاع المسلح وقبل توقيع اتفاق السلام لعام ٢٠١٦. وحتى الآن، تم استعراض ٤٠ من هذه الطلبات ورفضها.

١٥ - وبدأت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام العمل على سبع قضايا حددتها كمثلة للنزاع المسلح وتغطي أحداثا تؤثر على ما يقرب من ٨٢٠ ٠٠٠ ضحية. وفتحت اثنتان من هذه القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومُنح الضحايا الفرصة للإسهام في التقارير والوثائق الداعمة فيما يتعلق بقضاياهم، وهو بُعد مبتكر لعملية السلام في كولومبيا.

١٦ - وفي إطار القضية ٠٠١ بشأن عمليات الاختطاف التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق، بدأت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في دعوة ٣١ من كبار القادة السابقين للمثول وتقديم المعلومات. وقد مثل بالفعل تسعة منهم، بما في ذلك زعيم القوة الثورية البديلة المشتركة رودريغو لوندونيو. وبالمثل، يتم استدعاء ٢٢ فردا سابقا من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي للمثول في إجراءات مماثلة في إطار القضية ٠٠٢ بشأن الأحداث الجارية في مقاطعة نارينيو. ومثل ستة وخمسون من أفراد القوات المسلحة في الإجراءات في إطار القضية ٠٠٣ المتعلقة بعمليات القتل خارج نطاق القضاء على أيدي موظفي الدولة.

١٧ - وفي إطار القضية ٠٠٤، التي تركز على الأحداث في مقاطعتي أنتيوكيا وتشوكو، حددت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ١٧٤ شخصا سيتم استدعاؤهم للمثول أمامها وهي تجمع وثائق مكتوبة، بما في ذلك تقارير عن العنف الجنسي والجنساني. أما القضية ٠٠٥ فتتركز على الأحداث في

مقاطعتي كاوكا وفايي ديل كاوكا، حيث تدرس الولاية القضائية الخاصة الأبعاد الإقليمية والإثنية/العرقية لحالة حقوق الإنسان. وحددت ١٥١ شخصا سيتم استدعاؤهم للمثول أمامها.

١٨ - وفي إطار القضية ٠٠٦ بشأن إيذاء أعضاء حزب الاتحاد الوطني على أيدي موظفي الدولة، تقوم الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام باستعراض التماسات الخضوع لسلطتها التي قدمها ٢٠ من أفراد قوات الأمن العام و ١٣ من أعضاء جهاز المخابرات الكولومبي السابق، دائرة الأمن الإدارية. وتم قبول ستة عشر التماسا حتى الآن.

١٩ - أما في القضية الأخيرة، القضية ٠٠٧، فسوف يُنظر في تجنيد واستخدام الفتيات والفتيان في النزاع المسلح. وقدم مكتب المدعي العام ومنظمات المجتمع المدني مواد داعمة عن العنف والاسترقاق الجنسي والإجهاض المخطط له والإجهاض القسري والعقوبات القاسية وتجنيد الأطفال، الذي يؤثر بصورة خاصة على الأطفال من المجتمعات الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي ومجتمعات الشعوب الأصلية.

٢٠ - وفي ١ آذار/مارس، أعلن مكتب المدعي العام عن اعتقال خمسة أفراد، بمن فيهم مساعد المدعي العام للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، بتهمة الرشوة والاتجار بالمخدرات. وتم سحب الادعاءات الأولية التي قدمها ذلك المكتب بأن الرشوة كانت تهدف إلى التأثير على قضية خيسوس سانتريش. كما لم يعثر مكتب المفتش العام على أي دليل يدعم ذلك الادعاء وأكد المدعي العام الرئيسي للولاية القضائية الخاصة أن مكتبه لم يكن له دور في إجراءات سانتريش.

٢١ - ووسعت لجنة تقصي الحقائق من وجودها وأنشطتها الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث شرعت في مهمتها التاريخية المتمثلة في تعزيز الحقيقة كبعد أساسي للسلام والمصالحة.

٢٢ - وخلال هذه الفترة أيضا، عينت الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين نحو ٨٠ موظفا وبدأت في تحديد الإجراءات والمنهجيات بالتشاور مع الضحايا والأقارب ومنظمات المجتمع المدني.

### استبدال المحاصيل غير المشروعة

٢٣ - يرتبط الحد من العنف الذي يؤثر على المجتمعات المحلية في مناطق النزاع سابقا ارتباطا وثيقا بجهود مكافحة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي طالما أوجت العنف وانعدام الأمن. وأفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن عدد الأسر التي انضمت للبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة في إطار البند ٤ من اتفاق السلام قد بلغ ٩٧ ٠٩٩ أسرة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبلغت المساحة الأرضية التي استؤصلت منها زراعة الكوكا طوعيا ما يقارب ٧٦٧ ٣٤ هكتارا من أصل ٨٢٤ ٥١ هكتارا من الأراضي التي سجلتها تلك الأسر.

٢٤ - وأكد المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، إميليو أرشيبالا، مجددا أن الحكومة سوف تمثل للالتزامات التي تم التعهد بها للأسر المدرجة بالفعل في البرنامج. ولا تزال حالة الأسر الإضافية البالغ عددها ٣٠ ٠٠٠ أسرة التي تقدمت بطلب للدخول في البرنامج ولم يتم تسجيلها رسميا بعد غير واضحة.

٢٥ - وبلغ معدل الاستئصال الطوعي في إطار هذا البرنامج درجة مرتفعة؛ إذ أن نسبة الأسر التي حصلت على الاستحقاقات المالية الأولية من البرنامج وقامت بإبادة محاصيلها قد بلغت ٩٤ في المائة

تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، فبعد سنة واحدة من الاستئصال، تمت إعادة زراعة ٠,٦ في المائة فقط من المحاصيل في سبع من البلديات التي جرى تحليلها.

٢٦ - وهناك حاجة إلى موارد إضافية وجهود مؤسسية للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها للأسر في إطار هذا البرنامج. وتقترَب بعض الأسر من نهاية أهليتها للحصول على المدفوعات المؤقتة، لكن حوالي ثلثها فقط بدأ يتلقى المساعدة التقنية. ويشكل الدعم من أجل المساعدة التقنية، فضلا عن مشاريع التنمية البديلة، أمرا ضروريا لدعم المداخل القانونية للأسر.

### التنمية الريفية

٢٧ - يرتبط النهج المجتمعي لإعادة الإدماج ارتباطا وثيقا بالتقدم المحرز في البند ١ من اتفاق السلام بشأن الإصلاح الشامل في المناطق الريفية. وإنني أرحب بالإعلان الصادر في ٢٣ شباط/فبراير عن المستشار الرئاسي ومفاده أن جميع برامج التنمية ذات التركيز الإقليمي البالغ عددها ١٦ برنامجا قد وضعت في صيغتها النهائية. وترمي هذه الخطط الإقليمية إلى مساعدة أكثر من ٦,٦ ملايين كولومبي يعيشون في ١٧٠ بلدية. وقامت وكالة التجديد الإقليمي بتنسيق إعداد خطط التنمية وعملت مع أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ ممثل عن صغار المزارعين، والمنظمات الاجتماعية، والضحايا، والنساء، ومجموعات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملتي صفات الجنسين، والسلطات العرقية، وأصحاب الأعمال التجارية المحليين، والأوساط الأكاديمية، والسلطات المحلية والإقليمية. واقترح ما يقرب من ١١ ٠٠٠ مجتمع أكثر من ٣٣ ٠٠٠ مبادرة.

٢٨ - وكانت هذه الخطط متوخاة بموجب اتفاق السلام باعتبارها طريقا للتحول الشامل والمستدام لمناطق النزاع السابقة مع مرور الوقت بمشاركة المجتمعات والضحايا. وينبغي إدراج موارد مخصصة ومؤشرات محددة في خطة التنمية الوطنية. ووفقا لـ "خطة السلام في إطار الشرعية"، سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب من جانب وزارات متعددة بتنسيق من مكتب المستشار الرئاسي مع بدء التنفيذ.

### جيش التحرير الوطني

٢٩ - في ١٧ كانون الثاني/يناير، تم تفجير سيارة مفخخة داخل أكاديمية شرطة الجنرال سانتاندر الوطنية في بوغوتا، مما أسفر عن مقتل ٢٣ شخصا بينهم ٢٢ طالبا وجرح أكثر من ٧٠ شخصا. وأعلن جيش التحرير الوطني مسؤوليته عن هذا الهجوم، الذي أُدين على نطاق واسع داخل البلد وخارجه، بما في ذلك في بيانات صادرة عن مجلس الأمن وعي. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أمر الرئيس دوكي برفع تعليق أوامر الاعتقال الخاصة بأفراد جيش التحرير الوطني العشرين الذين كانوا جزءا من وفد السلام التابع لجيش التحرير الوطني في هافانا وأكد أنه لن ينظر في إعادة تنشيط المفاوضات إلا إذا أطلق جيش التحرير الوطني سراح جميع المختطفين وتوقف عن أعمال العنف، ويرفض جيش التحرير الوطني هذه الشروط. وفي غياب المفاوضات، ازداد العنف في بعض المناطق، مما أثر على السكان المدنيين والبنية التحتية والبيئة.

## ثالثا - مهام البعثة

## ألف - إعادة الإدماج

## سياسات إعادة الإدماج وموارده

٣٠ - شددت في تقريرها السابق (S/2018/1159) على أن التنفيذ الملموس لأطر السياسة والتخطيط المهمة، مثل السياسة الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (الوثيقة ٣٩٣١) التابعة للمجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة "السلام في إطار الشرعية". وبالنظر إلى أهمية استعادة الثقة في إعادة الإدماج الفعال، يحدونا الأمل في أن تنعكس بوضوح الموارد الإضافية البالغة الأهمية لتنفيذ برنامج إعادة الإدماج في خطة التنمية الوطنية التي تجري مناقشتها حاليا في الكونغرس.

٣١ - وخلال هذه الفترة، واصل المجلس الوطني لإعادة الإدماج عقد اجتماعاته بانتظام، ولا يزال يشكل محفلا مهما لتقدم المقترحات ومناقشتها. وفي تقريرها السابق، أشرت إلى أهمية القيام، في أقرب وقت ممكن، بتوضيح حالة المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج البالغ عددها ٢٤ منطقة والتي ستحتفظ بوضعها القانوني الحالي والخدمات ذات الصلة حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ فقط.

٣٢ - وفي هذا الصدد، أجرى المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع تحليلا لحالة وظروف كل من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وأحرزا تقدما بشأن مقترحات كفالة الاستمرارية حيثما أمكن ذلك أو اقتراح حلول بديلة، عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ بمناقشة تلك المقترحات مع ممثلي القوة الثورية البديلة المشتركة لضمان قابليتها للتطبيق.

٣٣ - وإنني أرحب بهذه الخطوات وأكرر التأكيد على الحاجة، بعد التشاور، إلى اتخاذ القرارات وإبلاغها بفاعلية إلى أولئك الذين يعيشون في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج البالغ عددها ٢٤ منطقة بغية الحد من أوجه عدم اليقين لدى أولئك الذين يعيشون ويعملون هناك. وإنني على ثقة من أن المقترحات المقدمة والقرارات التي تتخذها الحكومة ستكون متنسقة مع البيانات العديدة التي أدلى بها كبار المسؤولين بشأن الحاجة إلى استراتيجيات مرنة ومستدامة. وفي غضون ذلك، أرحب بقرار الحكومة تمديد توفير الغذاء والرعاية الصحية حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، وكذلك عزمها المعلن على تمديد البديل الشهري بعد هذا التاريخ في ظل ظروف معينة.

٣٤ - وقامت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، منذ توليها المسؤولية عن إدارة المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، بإجراء تحسينات تشتمل الحاجة إليها في الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية مما أدى إلى تحسين الظروف المعيشية للعديد من المقاتلين السابقين. ومع ذلك، فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تباطأت صيانة الهياكل الأساسية القائمة، وثمة حاجة ملحة، في حالتين، إلى العمل على التصدي لمخاطر صحية شديدة محتملة يتعرض لها ٤٠٠ من المقاتلين السابقين وأسرهم.

٣٥ - وفي شباط/فبراير، ناقش المجلس الوطني لإعادة الإدماج المبادئ التوجيهية المقترحة بشأن تعزيز النهج الإقليمي لإعادة الإدماج، بما في ذلك إجراءات إنشاء مجالس محلية لإعادة الإدماج. ويمكن أن تعزز هذه اللامركزية الروابط بين إعادة الإدماج والتخطيط على مستوى المقاطعات والبلديات بقيادة الجهات

الفاعلة الإقليمية والمحلية. وهي تيسر أيضا التنسيق بين أنشطة إعادة الإدماج والأبعاد الإقليمية الأخرى لتنفيذ السلام، بما في ذلك استبدال المحاصيل غير المشروعة، والتنمية الريفية، والمصالحة، بما في ذلك عمل لجنة تقصي الحقائق. وتشهد المجالس المحلية العاملة في أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو وميتا وسانتاندر وسوكري وفالي ديل كاوكا على فوائد القيادة والمشاركة الإقليميتين.

٣٦ - وأحرز تقدم محدود في تنفيذ نهج مراعي للاعتبارات الجنسانية في برامج إعادة الإدماج. وأحث المجلس الوطني لإعادة الإدماج على إعطاء الأولوية للإجراءات المتعلقة بالمسائل الجنسانية والتعجيل بها.

### إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

٣٧ - حتى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، وافق المجلس الوطني لإعادة الإدماج على ٢٢ مشروعاً جمعياً، مقارنة بـ ٢٠ مشروعاً تم الإبلاغ عنها في كانون الأول/ديسمبر. ووافقت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع على ١٦٢ مشروعاً منفرداً يستفيد منها ١٥٩٢ فرداً سابقاً في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وتم صرف التمويل لـ ٩ مشاريع جماعية و ١٣٣ مشروعاً منفرداً.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت الموافقة على تمويل المشروع الجماعي الأول في سياق إثني وصرفه. وسيستفيد من المشروع ٢٤٠ فرداً سابقاً في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي معظمهم من الشعوب الأصلية والمجتمع المحلي المحيط، وهو يشمل اتفاقاً لاستخدام الأراضي في محمية تومبوراو للشعوب الأصلية في سيلفيا، مقاطعة كاوكا.

٣٩ - وعلى الرغم من التحديات في تجسيد البعد الجنساني بشكل كافٍ في إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال المرأة تؤدي دوراً قيادياً حاسماً في الأنشطة الجارية بالفعل في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. فعلى سبيل المثال، أنشأت النساء تعاونية لإدارة مصائد الأسماك في لا براديرا، مقاطعة بوتومايو. وتم توسيع المشاركة في مشروع لإنتاج البيض ومشروع متجر في فليناس، مقاطعة أراوكا، ليشملا النساء من المجتمعات المحلية المجاورة، مما أدى إلى تعزيز المصالحة.

٤٠ - واتخذ المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع خطوات لتعزيز فعالية الاستثمارات واستدامتها، بما في ذلك من خلال إنشاء سجل وطني لإعادة الإدماج، بالتعاون مع القوة الثورية البديلة المشتركة، لتحديد فيه المهارات والتطلعات المهنية لأكثر من ١٠٠٠٠ فرد سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. واتخذت أيضاً خطوات لتعزيز التصميم الفني للمشاريع، وقدمت المساعدة التقنية إلى ١١٨ تعاونية تضم ٢٨٤ ٤ عضواً.

٤١ - وبناء على السجل الوطني لإعادة الإدماج، قدم مكتب المستشار الرئاسي تفاصيل حول خطة للوصول إلى ١٠٠٧٠ مستفيداً بحلول آب/أغسطس ٢٠١٩ على ثلاثة مسارات: المشاريع الإنتاجية (٥٥٢٠)، والتدريب وتوليد فرص العمل (٦٠٠٣)، والإسكان (٩٥٠). وتتضمن الخطة أيضاً مسارا رابعاً يركز على استراتيجية لرعاية الأطفال وأفراد الأسرة الآخرين.

٤٢ - ويكتسب الزخم للمضي قدماً أهمية حاسمة لمواجهة الإحساس بعدم الأمان الاقتصادي وتراجع الثقة بين الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والذي يمكن أن يؤثر سلباً على عملية إعادة الإدماج، جنباً إلى جنب مع التهديدات الأمنية وعدم اليقين القانوني. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ المقاتلون السابقون على الثقة في عملية السلام. ومن أوضح السبل للقيام بذلك أن

يسرع المجلس الوطني لإعادة الإدماج وتيرة الموافقة على مبادرات توليد الدخل والمبادرات ذات الصلة، وأن يكفل صرف الأموال للمشاريع التي تمت الموافقة عليها سابقا دون مزيد من التأخير.

٤٣ - وحصول المقاتلين السابقين على الأراضي أمر أساسي لضمان استدامة عملية إعادة الإدماج. وفي عام ٢٠١٨، حددت الحكومة السبل القانونية التي يمكن أن يمتلك بها المقاتلون السابقون الأراضي وبدأت خطوات لشراء قطع الأراضي في مناطق مختلفة. وللأسف، لم تمنح أي أراض لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي حتى الآن.

٤٤ - ويواصل المانحون والقطاع الخاص توسيع مساهماتهم في عملية إعادة الإدماج دعما لجهود الحكومة. ولا يزال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء وصندوق الاتحاد الأوروبي الاستثماري للسلام في كولومبيا شريكين أساسيين، حيث تم تخصيص حوالي ٣٠ مليون دولار من الأموال الجديدة لإعادة الإدماج الاقتصادي. وأطلق الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة برنامجا بقيمة ٧,٥ ملايين يورو لتعزيز اضطلاع التعاونيات بأنشطة مدرة للدخل. وهناك مشروع بقيمة ٣ ملايين دولار ممول من صندوق بناء السلام وينفذه حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالتنسيق الوثيق مع حكومة كولومبيا والقوة الثورية البديلة المشتركة. وبالمثل، وبدعم من برنامج الأغذية العالمي ومؤسسات القطاع الخاص، يجري تعزيز استراتيجيات التسويق للسلع المنتجة في خمس من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لأولويات الحكومة، دعما لـ ٣٤ مشروعا مدرا للدخل بقيادة مقاتلين سابقين، بمساهمات من فرنسا والنرويج والسويد والصندوق الاستثماري لدعم الشؤون السياسية التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وتبذل جهود حاليا، بدعم تمويلي مماثل، لمساعدة المقاتلات السابقات في المناطق الحضرية في بوغوتا وكالي وميديلين وبوبايان وكيبودو. وأثبتت التحالفات مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والحكومات المحلية فعاليتها في تعزيز المشاريع الإنتاجية التي تقودها النساء في عدة مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التحق حوالي ١٤ في المائة من المقاتلين السابقين (٧٧٣) بالتعليم الأساسي في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج من خلال برنامج "Arando la Educación". ولا يزال المشاركون في انتظار قرار بشأن ما إذا كان هذا البرنامج سيستمر إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠١٩. ولا تتاح للأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات جديدة خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج سوى إمكانية محدودة للانضمام إلى هذا البرنامج.

٤٧ - ولذلك، من الملح أن يعمل المجلس الوطني لإعادة الإدماج ووزارة التعليم معا على تحديد استراتيجية تضمن حق المقاتلين السابقين في التعليم في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة احتياجات المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات الجديدة والعبء المزدوج الذي تتحمله النساء اللواتي يضطعن بواجبات الرعاية، بالنظر إلى عدم وجود مرافق لرعاية الأطفال.

٤٨ - وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، فإن ٩٣ في المائة (١٢٩ ١٢) من الأفراد السابقين المعتمدين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي مشمولون في إطار نظام الرعاية الصحية الوطني. وقرر

المجلس الوطني لإعادة الإدماج الإبقاء على المرافق الطبية المؤقتة في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج حتى آب/أغسطس ٢٠١٩، مع تخفيض عدد زيارات مقدمي الرعاية الصحية الأولية من ستة أيام إلى ثلاثة أيام في الشهر. ولن يفيد توسيع نطاق هذه الخدمات إلى ما بعد آب/أغسطس المقاتلين السابقين فحسب، بل ستستفيد منه أيضا المجتمعات المحلية المحيطة في المناطق النائية. ويلزم أن تبذل السلطات الإقليمية والمحلية المزيد من الجهود لتوسيع نطاق تعزيز الصحة والوقاية إلى هذه المناطق. ولا يزال الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والأشخاص ذوو الإعاقة والمقاتلون السابقون الذين يعانون من أمراض مزمنة معرضين للخطر بوجه خاص. ولا يزال عدم وجود برنامج نفسي اجتماعي شامل يتلاءم مع احتياجات المقاتلين السابقين يشكل تحديا.

٤٩ - واتخذ المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة خطوات جديدة بالترحيب لتوفير مرافق الرعاية النهارية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وأدى تواجده في تلك المناطق في مقاطعات أراوكا وكاوكا وغواخيرا وغوايباري وبوتومايو إلى تحسين الظروف المعيشية للأطفال. غير أن أثره لا يزال محدودا في ظل الافتقار إلى برامج الصحة الوقائية والتعليم والأنشطة الترفيهية والثقافية، فضلا عن برامج المهارات الحياتية والتدخلات لمنع التجنيد في العنف. وثمة حاجة إلى استجابة شاملة لفائدة أكثر من ٨٠٠ طفل يعيشون في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. ولم يتم تسجيل أي تقدم في الحالات المتعلقة بالأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ولا سيما حالات لنساء يحاولن تقنين الوصاية القانونية على أطفالهن.

٥٠ - ونرحب بقرار المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج إدراج الإسكان في خريطة الطريق الجديدة. ولا يزال هناك مشروع يستفيد منه ٣٥٠ من المقاتلين السابقين في تيرا غراتا وبوندوريس (مقاطعة سيزار ولا غواخيرا) بانتظار موافقة المجلس الوطني لإعادة الإدماج.

### إعادة الإدماج السياسي

٥١ - يواصل تسعة ممثلين للقوة الثورية البديلة المشتركة في الكونغرس مشاركتهم في المناقشات الرئيسية هناك وفي مناقشات السياسة العامة على نطاق أوسع. وأجرى الحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة العديد من المشاورات لتحديد المرشحين المحتملين للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وهي المرة الأولى التي يشارك فيها الحزب في الانتخابات المحلية. واضطلعت اللجنة الجنسانية التابعة للقوة الثورية البديلة المشتركة بالتوعية لتعزيز مشاركة النساء في صياغة السياسات وكمرشحات.

٥٢ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩، وجد مجلس الدولة أن الاعتقال الذي يحول دون أداء خيسوس سانتريش اليمين الدستورية بوصفه عضوا في مجلس النواب يشكل قوة قاهرة، ومن ثم رفض طلب الدائرة استبعاده من المقعد المخصص له. ويمكن استئناف القرار. ويبقى طلب إلغاء مقعد مجلس الشيوخ المخصص لإيفان ماركيز، وهو عضو في القوة الثورية البديلة المشتركة لا يزال مكان وجوده مجهولا، قيد الاستعراض من قبل مجلس الدولة.

٥٣ - وتواصل البعثة التحاور بانتظام مع كيانات منها وزارة الداخلية والسجل المدني الوطني والمجلس الوطني للانتخابات وبعثة المراقبة الانتخابية غير الحكومية بشأن الجهود الجماعية لكفالة إجراء الانتخابات في ظل ظروف متساوية لجميع الأطراف. ودعت منظمات المجتمع المدني والكنيسة الكاثوليكية وحزب

القوة الثورية البديلة المشتركة إلى وضع ميثاق سياسي وطني ضد العنف، وأشارت الحكومة إلى أن هذا يمكن أن يكون موضوعاً للمناقشة في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه.

## باء - الضمانات القانونية

٥٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت اجتماعات منتظمة بين مكتب المفوض السامي للسلام وممثلي القوة الثورية البديلة المشتركة والبعثة للعمل على إنجاز العديد من المهام التي تندرج تحت جدول أعمال الاعتماد والانتقال إلى الشرعية.

٥٥ - وقام مكتب المفوض السامي للسلام والقوة الثورية البديلة المشتركة بتوحيد قائمة من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين الذين ينتظرون الاعتماد والذين لم يتم إخطارهم بعد باعتمادهم، وتم الاتفاق على خطة عمل بين الطرفين. وقد ولد هذا النهج معلومات إضافية عن مكان وجود ما يقرب من ٢٠٠ شخص، منهم حوالي ١١٦ شخصاً في طور الاعتماد.

٥٦ - وفيما سوى خطة العمل، لم يجرز إلا تقدم ضئيل خلال هذه الفترة بشأن اعتماد أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين. وقد اعتمد مكتب المفوض السامي للسلام حتى الآن ١٣ ٠٦١ فرداً سابقاً، وتم إخطار ١٢ ٣٢٩ من بينهم باعتمادهم.

٥٧ - وما زال ١٦٤ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين المعتمدين في السجن. وانخفض العدد الإجمالي للأفراد الذين تم تصنيفهم على أنهم "دعاة سلام" من ٢٥٤ إلى ٢٢٩ فرداً. وقد استفاد بعض هؤلاء من منح الحرية المشروطة بينما ألغى مكتب المفوض السامي للسلام هذا اللقب عن آخرين على أساس عدم الامتثال لمتطلبات الاحتفاظ باللقب.

٥٨ - ولا يزال ٢٤٢ فرداً سابقاً في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أدرجوا في القائمة المقدمة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ قيد الاستعراض. ويواصل مكتب المفوض السامي للسلام والقوة الثورية البديلة المشتركة، في اجتماعات ثلاثية مع البعثة ومن خلال لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، العمل بشأن هذه المسألة.

٥٩ - ولا توجد تطورات يجب الإبلاغ عنها فيما يتعلق بالأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي البالغ عددهم حوالي ١ ٠٠٠ فرد والذين قدمت أسماؤهم إلى مكتب المفوض السامي للسلام في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عين النظام المستقل للاستشارة والدفاع التابع للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ٤٢ محامياً لتوفير التمثيل القانوني لجميع الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية الخاصة، بما في ذلك القوات المسلحة والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويمكن تعيين المزيد من المحامين حسب عبء العمل. وعين النظام المستقل أيضاً ١٠ محامين لتوفير التمثيل القانوني للضحايا. وعلاوة على ذلك، يمكن للضحايا الاستفادة من المنظمات غير الحكومية التي توفر التمثيل القانوني بموجب اتفاق التعاون المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والولاية القضائية الخاصة.

## جيم - الضمانات الأمنية

### الآليات والمنابر الرئيسية

٦١ - طرحت الحكومة سلسلة من المبادرات المتعلقة بانعدام الأمن الإقليمي والمجتمعي، بما في ذلك تدابير الوقاية والحماية المنصوص عليها في خطة العمل من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، والنظام الأمني الشامل المتوخى في سياسة "السلام في إطار الشرعية". وبالإضافة إلى ذلك، وخلال هذه الفترة، صدرت سياسة جديدة للدفاع والأمن تحدد الأهداف ذات الصلة بالسيطرة المؤسسية على الإقليم.

٦٢ - ويتمثل أحد التحديات المستمرة في ضمان تحويل أطر السياسة العامة الأوسع للحكومة، لا سيما في المناطق التي كانت تتواجد فيها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق وحيثما كانت جهود إعادة الإدماج جارية، إلى خطة عمل ملموسة بشأن الأمن الإقليمي والريفي والحضري لمعالجة مختلف العوامل التي تؤثر على المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين. وبهذا المعنى، فإن الوجود الأمني الحالي الذي أنشئ حول المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج البالغ عددها ٢٤ منطقة يوفر فرصة يمكن البناء عليها لتعزيز الوجود متعدد الأوجه لمؤسسات الدولة في سياق المبادرات الوطنية المتعلقة بالاستقرار والشرعية.

٦٣ - وأرحب بقيام الرئيس دوكي بإعادة تنشيط اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية في ٣٠ كانون الثاني/يناير وقيادة المفوض السامي للسلام، ميغيل سييايوس، وكذلك بقرار عقد اجتماعات لاحقة على المستوى الإقليمي في كاوكا وكوردوبا وبوتومايو. وأثناء هذه الفترة أيضا، سعت المنظمات النسائية إلى المشاركة في هذا المنبر القيم للحوار وبناء الثقة بين المجتمع المدني والجهات الفاعلة الحكومية ونالتها.

### الضمانات الأمنية الممنوحة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي

٦٤ - لا يزال الجيش وقوات الشرطة يوفران خدمات الطوق الأمني للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمناطق المحيطة بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم الإبلاغ عن أي حوادث أمنية كبيرة تؤثر على هذه المناطق ولكن تم الإبلاغ عن اشتباكات عنيفة بين الجماعات المسلحة، وفي بعض الحالات ضد القوات الحكومية، في المناطق القريبة.

٦٥ - وفي أعقاب التغييرات التي طرأت على الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم بالقرب من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات الجديدة، شجعت البعثة الجهود المتجددة لضمان فتح قنوات فعالة للحوار بين أفراد الأمن وأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين والمجتمعات المحلية. ولا تزال زيادة تمثيل المرأة في أوساط الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المنتشرين مهمة. وخلال هذه الفترة، التحق ٤٠١ من أفراد الشرطة بالتدريب بشأن العنف القائم على نوع الجنس في سبع مناطق بالقرب من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

٦٦ - وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، بقيادة المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، تنسيق تدابير الحماية لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين وأعضاء حزب القوة الثورية البديلة المشتركة وأقاربهم. وتنفذ هذه التدابير في المقام الأول المديرية الفرعية

الخاصة للأمن والحماية التابعة للوحدة الوطنية للحماية. وحتى ١٥ آذار/مارس، تم وضع ١٩٨ خطة حماية، بما في ذلك ٣٨ خطة للنساء و ٣٣ خطة جماعية. ولم يبت بعد في ١٤ خطة حماية فردية إضافة إلى تدابير حماية لمقرين للحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة. وفي المجموع، تعاقبت المديرية الفرعية مع ١١٢٤ من الحراس الشخصيين، بما في ذلك ٦٩٦ من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي و ١٣٤ امرأة.

٦٧ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في التوظيف والتدريب، لا تزال المديرية الفرعية تفتقر إلى إطار مؤسسي قوي. ويمكن للنقص الحالي في الميزانية أن يحد من قدرتها على العمل بفعالية، وعلى وجه الخصوص، لتوسيع وجودها الإقليمي.

٦٨ - وقدم ممثلو حزب القوة الثورية البديلة المشتركة اقتراحا، تنظر الحكومة فيه حاليا، لتقديم ضمانات أمنية إلى مرشحيه في العملية الانتخابية. ومن الضروري أن يتم تحديد وتنفيذ خطة شاملة تحدد الإجراءات التي تتخذها جميع المؤسسات الممثلة في اللجنة التقنية في أقرب وقت ممكن قبل الانتخابات الإقليمية والمحلية في شرين الأول/أكتوبر.

٦٩ - وتواصل الآلية الثلاثية للحماية والأمن تنسيق التدابير الأمنية للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت الآلية العديد من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج لتحديد الثغرات الأمنية واستعراض استراتيجيات الحماية. ونظمت دورات تدريبية في مجال المساواة بين الجنسين في أربع مناطق في إطار الاستراتيجية الجنسانية الأوسع نطاقا للآلية. ومن الضروري بذل جهود مماثلة للمستوطنات الجديدة.

٧٠ - ولا تزال هناك تحديات أمنية كبيرة خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١٢ عضوا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بمن فيهم، لأول مرة، أحد المشاركين في برنامج إعادة الإدماج لصالح الأطفال. وتحققت البعثة من مقتل ٩٩ فردا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي منذ توقيع اتفاق السلام. وتلقت وحدة التحقيقات الخاصة معلومات عن ثلاث عمليات قتل إضافية تقوم البعثة بالتحقق منها. ومما يثير القلق بشكل خاص بعض حالات العنف الجنسي والجنساني في كل من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات الجديدة. ومن المطلوب زيادة الجهود الوقائية.

٧١ - ووقعت ثلاث من عمليات القتل المبلغ عنها خلال هذه الفترة في مقاطعة كاوكا، بما في ذلك حادثان في بلدية أرغيليا، حيث قتل سبعة أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي منذ توقيع اتفاق السلام. ووقعت أعمال قتل أيضا في أنتيوكيا وتشوكو، وهما منطقتان تعانيان من مستويات عالية من العنف، والنزاعات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة للسيطرة على الأراضي، وضعف وجود الدولة.

٧٢ - وتُحقق وحدة التحقيقات الخاصة في ١٠٢ جريمة قتل لمقاتلين سابقين وأبلغت عن حدوث تقدم كبير في ٥٥ حالة. وصدرت أحكام في ٤ قضايا، ولا تزال ٩ قضايا في مرحلة المحاكمة، و ٢٠ قضية قيد التحقيق، بما في ذلك اعتقال متهمين في ١٥ منها، وتوجد ٢٢ قضية في مراحل تحقيق أخرى. وحتى الآن، احتجز ٣٢ شخصا فيما يتعلق بمجتمات سُنت على أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية

الكولومبية - الجيش الشعبي. ووفقا للوحدة، فإن الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن عمليات القتل هي الجماعات المسلحة الإجرامية وغير القانونية.

٧٣ - ولضمان استجابة أكثر تركيزا على الديناميات الإقليمية المعقدة، تعمل وحدة التحقيقات الخاصة على التوسع من ثلاثة إلى ستة مكاتب إقليمية وتعزيز قدراتها التحليلية.

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت اجتماعات المائدة المستديرة بشأن التحقيق في الهجمات على أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والمؤلفة من المديرية الفرعية المتخصصة للأمن والحماية التابعة للوحدة الوطنية للحماية، ووحدة التحقيقات الخاصة، وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة، والبعثة، بصفة دورية لرصد التطورات في ثلاث مناطق ذات أولوية: كاوكا ونارينيو ونورتي دي سانتاندير. ومن المقرر عقد جلسات إضافية في أنتيوكيا وبوتومايو.

### الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية

٧٥ - لا يزال يساورني قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات ضد القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمنع وقوع المزيد من أعمال القتل وتقديم الحناة إلى العدالة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا، أُبلغ عن مقتل ٢٩ شخصا، بمن فيهم ٤ نساء. وجرى حتى الآن التحقق من ست من هذه الحالات. وتحققت المفوضية مما مجموعه ٢٢٦ حالة منذ توقيع اتفاق السلام.

٧٦ - وكان العديد من القتلى أعضاء في مجالس العمل المحلية، أو قادة في منظمات الضحايا، أو أشخاص مشاركون في جوانب اتفاق السلام، مثل برنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، أو أشخاص مشاركون في مطالبات استرداد الأراضي. وكانت مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا ونورتي دي سانتاندير أكثر المناطق تضررا. وقد ارتكبت معظم هذه الهجمات جماعات مسلحة غير شرعية ومنظمات إجرامية، ويمكن أن يعزى عدد أقل إلى الإجرام الشائع.

٧٧ - وكما ذكرت في كانون الأول/ديسمبر (S/2018/1159)، تأثر زعماء الشعوب الأصلية والسكان في المناطق الإثنية، لا سيما في كاوكا ونارينيو، بشكل غير متناسب بالنزاعات بين العناصر المسلحة غير الشرعية على الأراضي والمحاصيل غير المشروعة.

٧٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت النسبة المئوية للقادة الذين قتلوا من النساء، ووفقا لأربعة تحذيرات المبكرة أصدرها مكتب أمين المظالم، فإن العنف الجنسي لا يزال دافعا من دوافع النزوح القسري. وإن استمرار تجنيد الأطفال من قبل جماعات مسلحة غير شرعية، بما في ذلك الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في كاوكا وغوافياري وميتا ونارينيو وبوتومايو، يشكل مصدر قلق بالغ. وفي كاكيتا، تم التحقق من سبع حالات على الأقل خلال هذه الفترة. وإن التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية الحكومية بشأن منع التجنيد والعنف الجنسي ضد الأطفال، بالتنسيق مع المجتمعات المحلية، أمر ضروري على وجه الاستعجال.

٧٩ - وتسعى خطة العمل الحكومية من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين إلى توفير استجابة مؤسسية أكثر تنسيقا وملاءمة لهذه التهديدات وأعمال القتل. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت جلسات إقليمية مع ممثلي المجتمعات المحلية والسلطات المحلية في خمس

مقاطعات. وتعمل وزارة الداخلية أيضا مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي على صياغة سياسة شاملة للوقاية والحماية، وزار مسؤولون في الوزارة ١٥ مقاطعة في إطار هذه العملية. وفي إطار خطة العمل أيضا، تقوم الوحدة الوطنية للحماية بوضع تدابير أقوى للوقاية والحماية الجماعيتين بمشاركة من منظمات المجتمع المدني.

٨٠ - ويتطلب نطاق وإلحاح التهديدات التي تواجه قادة المجتمع المحلي والقادة المجتمعيين جهدا جماعيا عبر المؤسسات الحكومية والسلطات الإقليمية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية والتجارية. ومن هذا المنطلق، عقدت في ٧ شباط/فبراير "مائدة مستديرة من أجل الحياة" في كارمن دي بوليفار، نظمها مكتب المفتش العام وأمين المظالم بمشاركة وزارة الداخلية والاتحاد الوطني للمقاطعات وعدد من المحافظين والسلطات المحلية والمنظمات الاجتماعية والبعثة وأعضاء من المجتمع الدولي. وأكد المشاركون مجددا إدانتهم للعنف المرتكب ضد القادة المجتمعيين، وجددوا التزامهم بـ "الميثاق من أجل الحياة" الموقع في العام الماضي، وأكدوا على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لتوصيات آليات الإنذار المبكر وتوفير الموارد لكيانات الحماية المهمة مثل الوحدة الوطنية للحماية.

٨١ - وإنني أسلم بالجهود الجارية لمعالجة الوضع الأمني للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة المجتمعيين وأثق في أنها ستترجم إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع.

### الإنذارات المبكرة التي يقدمها مكتب أمين المظالم

٨٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب أمين المظالم ١٣ إنذارا مبكرا، حُدثت فيها المخاطر المحدقة بالأفراد والمجتمعات المحلية في ٨ مقاطعات و ٢٣ بلدية.

٨٣ - وما زالت الإنذارات المبكرة تبرز المخاطر المرتبطة بأوجه التعاطي العنيف بين الجماعات المسلحة غير القانونية والتنظيمات الإجرامية. وتدعو هذه التقارير إلى اتخاذ إجراءات محددة وإلى تنسيق بين المؤسسات لمواجهة تزايد أعمال القتل؛ وهي تُبرز الاتجاهات في الهياكل الإجرامية المختلفة، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال، والتشريد القسري، والحبس والاعتداءات المستمرة ضد قادة المجتمع. وستواصل البعثة رصد هذه الآلية، لا سيما فعالية الاستجابات المؤسسية والمتابعة التي تقوم بها اللجنة المشتركة بين القطاعات للاستجابة السريعة للإنذارات المبكرة مع تركيز على المنع والحماية والتحقيق في الاعتداءات.

## دال - المسائل الشاملة

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتواصل مع الجماعات النسائية

٨٤ - رغم الإشادة على نحو كاف باتفاق السلام لما يتضمنه من نهج مراعاة للاعتبارات الجنسانية، فإنه ما زال يفتقر إلى المتابعة. ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء التنفيذ المحدود للأحكام الجنسانية من اتفاق السلام المتصلة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية. وأهيب بالحكومة أن تولي الأولوية للتنفيذ السريع للإجراءات المتعلقة بالشؤون الجنسانية من السياسة الوطنية لإعادة الإدماج (الوثيقة ٣٩٣١)، بما في ذلك الإجراءات المحددة الأهداف من أجل إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمحاربات السابقات، وتعزيز القدرات الجنسانية الإقليمية في الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، وأن تقدم في خطة التنمية الوطنية الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ تلك الإجراءات.

٨٥ - وتواجه القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان تهديدات واعتداءات متزايدة، بما في ذلك العنف الجنسي. فقد أدى قتل الزعيمة الاجتماعية البارزة مارييتسا كويروس في ٦ كانون الثاني/يناير إلى إنشاء منتدى دائم للأمن والحماية للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان في مقاطعة ماغدالينا. وأطلب من الحكومة التعجيل في تنفيذ البرنامج الشامل لأمن القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، والإنشاء الفوري من قبل وزير الداخلية للجنة المشتركة بين القطاعات للاستجابة السريعة للإنذارات المبكرة.

٨٦ - واستناداً إلى تقرير مكتب أمين المظالم عن العنف والتمييز الجنسانيين الذي قُدم في ١٨ آذار/مارس، تلقى المكتب ٧٥ تقريراً عن تهديدات أو اعتداءات بدنية أو عنف جنسي في عام ٢٠١٨ من النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وخلال العام الماضي، قُتل ما متوسطه زعيمة كل ١٨ يوماً. لذا، ينبغي إيلاء الأولوية للحماية من العنف الجنسي والجنساني لا سيما في المناطق المتضررة من وجود الجماعات المسلحة غير القانونية والاقتصادات غير القانونية مثل كاوكا، وتشوكو، ونارينيو، وبوتومايو.

٨٧ - احتفالاً باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس، قدمت البعثة الدعم لأنشطة في ١٨ من المجتمعات والمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمجتمعات المحلية، سلطت فيها الضوء على الدور الهام الذي تؤديه المرأة في بناء السلام والمصالحة. وفي المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في فيليبيناس، بمقاطعة أراوكا، تجمّع أكثر من ١٥٠ شخصاً في سلسلة من الأنشطة الثقافية هدفت إلى الترويج لدور المرأة في عملية إعادة الإدماج، وتعزيز الروابط مع المجتمعات المحلية المجاورة. وشارك في تنظيم هذا النشاط كل من الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع والبعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الشؤون الجنسانية التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية.

### الشؤون الإثنية

٨٨ - ما زالت المخاطر الأمنية آخذة في الازدياد في الأقاليم العرقية، على نحو ما جرى تأكيده في الإنذارات المبكرة الصادرة عن مكتب أمين المظالم التي تشمل مناطق في مقاطعات أنتيوكيا، بوليفار، وكاوكا، وتشوكو، وغوايباري، ونورتي دي سانتاندير. وخلال هذه الفترة، قُتل ستة من زعماء الشعوب الأصلية، فضلاً عن زعيمة للكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي.

٨٩ - وقد تضررت الأقاليم العرقية من النزاعات بين الجهات المسلحة غير القانونية الساعية إلى السيطرة على الأراضي، من خلال إنتاج محاصيل غير مشروعة والاتجار بها، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والتعاون بين جماعات المجتمعات المحلية والتجنيد القسري الذي يعرض، في بعض الحالات، مجتمعات محلية بأسرها لخطر الحبس أو التشرد. ففي كاوكا، ناقش حراس من الشعوب الأصلية سبل تعزيز آليات الحماية الذاتية.

٩٠ - وعُقدت جلسات استماع في شباط/فبراير أمام لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لشجب عمليات القتل والتهديد التي يتعرض لها قادة المجموعات العرقية. ومن بين التدابير التي طلب ممثلو مجتمعات الشعوب الأصلية اتخاذها التحاق عدد أكبر من أفراد المجموعات العرقية في وحدة الحماية الوطنية واتخاذ تدابير حماية أكثر فعالية، وخطوة عمل بشأن حماية قادة الجماعات الإثنية. وقد حث

المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية على إقامة صلات أقوى مع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه.

## الأطفال

٩١ - في شباط/فبراير، تحققت البعثة من قتل شباب مدرج في برنامج إعادة الإدماج المعنون "مسار حياة مختلف"، وكان قاصرا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ومع أن الملابس لا تزال قيد التحقيق، فإن هذه القضية تثير هواجس بشأن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وفعالية الإنذارات المبكرة وتدابير حماية الأشخاص المعرضين للخطر الشديد. واستنادا إلى الحكومة، كان ما لا يقل عن سبعة شباب بالغين مشمولين في البرنامج قد أبلغوا، بنهاية شباط/فبراير، عن تلقي تهديدات. وسُجلت حالتان إضافيتان تدعوان أيضا إلى قلق بالغ وقع فيهما بالغون شباب مشمولون بالبرنامج ضحية العنف الجنسي وتجنيد جديد من قبل الجماعات المسلحة.

٩٢ - وإن تنامي دور الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع في تنفيذ هذا البرنامج هو موضع ترحيب. وكان ١١٦ مراهقا من المراهقين الـ ١٢٤ الذين أفرجت عنهم رسميا القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، قد بلغوا سن الـ ١٨ بحلول نهاية شباط/فبراير، وقد تلقى ١٠٤ منهم بالفعل بدل تطبيع لمرة واحدة، ويتقاضى ٩٩ دخلا أساسيا شهريا في إطار برنامج إعادة الإدماج، وقد استفاد ٨٣ من تعويضات بصفتهم ضحايا. وتلقى جميع المراهقين الـ ١٢٤ خدمات نفسية فردية. وأنشئت لجان في أنتيوكيا، وأراوكا، وكوكوتا وتوليمتا لمتابعة تنفيذ برنامج "مسار حياة مختلف" بما في ذلك الأنشطة المتصلة بتوفير الدعم النفسي الاجتماعي، وتعزيز المجتمعات المحلية، وبناء القدرات القيادية.

٩٣ - ولم تتمكن البعثة من التحقق من أوجه التقدم المحرزة بشأن التدابير الرامية إلى كفالة الاستدامة وتوفير الموارد للبرامج الحكومي لإعادة الإدماج لصالح الأطفال.

## الشباب والسلام والأمن

٩٤ - يشارك القادة الشباب والمنظمات الشبابية والجامعات بصورة متزايدة في دعم عملية إعادة الإدماج، بما في ذلك من خلال مبادرات الحوار والمصالحة، وزيارات المشاريع السياحية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وتقديم المساعدة لمشاريع الأعمال الحرة والمشاريع الإنتاجية التي يقوم بها المقاتلون السابقون. وتواصل البعثة إدراج منظور شبابي في أنشطة التحقق التي تقوم بها، انسجاما مع استراتيجيتها على نطاق البعثة بشأن الشباب والسلام والأمن.

٩٥ - ويضطلع حاليا الشباب الذين شاركوا في المبادرات التي تولت البعثة تسييرها بدور قيادي في مشاريع مبتكرة مختلفة. فعلى سبيل المثال، في إيكونونسو بمقاطعة توليما، عملت منصة بلدية للشباب مع مؤسسة مكونة من المقاتلين السابقين الشباب من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج على إنتاج وبت برنامج إذاعي أسبوعي. كما نظم مباشر شباب للأعمال الحرة من بوغوتا زيارة لممثلين من الشباب من مطاعم وفنادق مرموقة لاستكشاف إمكانات إقامة تحالفات تجارية مع المنطقتين الإقليميتين للتدريب وإعادة الإدماج في ميراباله وأغوا بونيتا بمقاطعة كاكيتا. وفي مقاطعة كاوكا أيضا، تبادل قياديون شباب من ستة أحزاب سياسية تجارهم مع الجامعات المحلية، وهم يعكفون على صوغ ميثاق شبابي مشترك بين الأحزاب لاحترام الاختلافات السياسية في سياق الانتخابات المحلية. وعملت البعثة أيضا مع سلطات

مقاطعة غوايباره، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على تنظيم حوار شبابي بشأن عملية إعادة الإدماج، شارك فيه أكثر من ٦٠ من الشباب، بينهم مقاتلون سابقون.

### الاتصال والتنسيق

٩٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة اتصالها الوثيق مع المسؤولين الحكوميين، بينهم الرئيس، والمستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، والمفوض الأعلى للسلام، ووزير الداخلية، وممثلون عن مكتب أمين المظالم، والمدعي العام، والمفتش العام، فضلا عن القوة الثورية البديلة المشتركة، وممثلين عن الكنيسة الكاثوليكية، وممثلين عن المجتمع المدني وأعضاء المجتمع الدولي.

٩٧ - واتسم أيضا استمرار الحوار بالأهمية مع ممثلين في الكونغرس والأحزاب السياسية، لا سيما في ما يتصل بالتشريعات المتصلة بالسلام وكذلك بالإطار القانوني للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وشاركت البعثة في عدد من المناقشات المفتوحة والاجتماعات الثنائية المتصلة بكيفية ترجمة تنفيذ السلام في خطة التنمية الوطنية المقترحة.

٩٨ - وتواصل البعثة أيضا العمل مع جميع أجزاء النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، لا سيما مع الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ولجنة تقصي الحقائق وهما في طور توسيع رقعة وجودهما في المناطق.

٩٩ - وتواصل البعثة دعم جهود المصالحة على الصعيدين المحلي والإقليمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، روجت مجموعات من النساء والشباب والضحايا لأنشطة مع المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين تتعلق بإعادة الإدماج والبيئة والثقافة والعمل المدني. ويعمل الضحايا والمقاتلون السابقون معا لبناء استراتيجيات للمصالحة وإعادة الإدماج ذات بُعد مجتمعي وإثني بدعم من الكنيسة الكاثوليكية، ومكتب المفوض الأعلى للسلام، ومنظومة الأمم المتحدة.

### هاء - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

١٠٠ - تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم تنفيذ اتفاق السلام على الصعيد الوطني ومن خلال وجود موسع في جميع أنحاء البلد. كما تواصل الأفرقة العاملة المشتركة العمل على تفعيل إعادة الإدماج والضمانات الأمنية ويستمر الاتصال بين البعثة والفريق القطري بشأن المسائل المشتركة.

١٠١ - وفي كانون الثاني/يناير، أطلق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء بنجاح المرحلة الثانية من مشروعه للحفاظ على السلام، مما أدى إلى تعبئة مبلغ ٣٢ مليون دولار إضافي من خمسة بلدان مانحة. وتشمل المجالات ذات الأولوية: (أ) إعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ (ب) تحقيق الاستقرار على الصعيد المحلي وتنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي؛ (ج) تقديم الدعم لحصول الضحايا على تعويضات وللعدالة الانتقالية. وزاد الصندوق الاعتماد المرصود لتحقيق المساواة بين الجنسين إلى ٣٠ في المائة.

١٠٢ - وتُبدل حاليا جهود مشتركة بين البعثة والفريق القطري والسلطات الوطنية من أجل تسريع إعادة الإدماج. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء، دعما تكميليا لإطلاق ٢٠ مشروعا إنتاجيا طويل الأجل وافق عليها المجلس

الوطني لإعادة الإدماج، تشمل ١٧ من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج ويستفيد منها ١ ٣٢٥ مقاتلاً سابقاً وأسراًهم. كما خصص صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء ١٠ ملايين دولار لدعم إعادة الإدماج المنتجة في عام ٢٠١٩.

١٠٣ - ويكتمل مشروع بقيمة ٣ ملايين دولار ممول من صندوق بناء السلام الدعم المستمر المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في مجال التدريب المهني، والحصول على عمل والوصول إلى الأسواق، وتحسين السكن وتقديم الدعم للمشاريع الإنتاجية الفردية التي يطلقها البالغون والشباب. وأخيراً، تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل في مجال منع العنف الجنساني.

١٠٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت اليونيسيف بالتعاون مع السلطات الوطنية فصل ١٢٤ عنصراً قاصراً عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ويجري حالياً تصميم حلول فردية على أساس كل حالة على حدة.

١٠٥ - ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة معاً حالياً لدعم تنفيذ خطة عمل الحكومة لحماية قادة المجتمع والمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وإضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسات المحلية الدعم إلى نظام مكتب أمين المظالم للإنذار المبكر وفي مجال التدابير الوقائية. وركزت الجهود الجماعية للأمم المتحدة على تيسير الحوار بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان، والأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بشأن تدابير الوقاية والحماية، وإعادة تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، والعمل مع منظمات الشعوب الأصلية في مجال آليات الحماية الجماعية.

١٠٦ - ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري حالياً على تعزيز الصلات بين الضمانات الأمنية والحماية وتحقيق الاستقرار في الريف، والحد من أثر الاقتصاد غير المشروع في المناطق التي كان فيها وجود سابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

## رابعا - هياكل البعثة

### الدعم المقدم للبعثات

١٠٧ - تواصل تنفيذ خطة إعادة نشر البعثة، تبعاً للاحتياجات التشغيلية المتغيرة مثل توزع الأفراد السابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في مستوطنات ومناطق حضرية جديدة. وأُغلق معسكران في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأعيد توزيع من فيهما من أفراد وما تحوياناه من عتاد لكفالة استمرار عمليات البعثة ووجودها في المجالات التي استجذت فيها الحاجة إليها. وتعكف البعثة حالياً على استعراض سلامة تشغيل المعسكرات الأربعة المتبقية. وتواصل تحديث أماكن المكاتب في سبعة مواقع جديدة، من المقرر إنجازها بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٩.

### تكافؤ الجنسين

١٠٨ - حققت البعثة أهداف تكافؤ الجنسين في الربع الأول من عام ٢٠١٩ بزيادة النسبة المئوية الإجمالية للموظفات المعينات بعقود محددة المدة ومستمرة ودائمة من الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية إلى

٤٣ في المائة اعتباراً من ٧ آذار/مارس. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فستبلغ البعثة هدفها بتحقيق نسبة ٤٦ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وفي ما يتعلق بالفئات الأخرى من الموظفين، فإن ٦٠ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة و ٢٢ في المائة من المراقبين الدوليين هم من النساء. وفي شكل عام، تشكل النساء نسبة ٤٥ في المائة من جميع الموظفين المدنيين.

### شبكة السلامة والأمن

١٠٩ - لا تزال مستويات المخاطر المتبقية بعد تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية ما بين متوسطة ومنخفضة. وتشهد هذه الفترة تطورين أمنيين رئيسيين جرى تقييمهما في الوقت الراهن باعتبارهما عوامل غير مباشرة في سيناريوهات التهديد. فقد شكل تفجير جيش التحرير الوطني للسيارة المفخخة في بوغوتا أسوأ هجوم من نوعه في العاصمة منذ عام ٢٠٠٣. وفي مقاطعتي نورتي دي سانتاندير وأراوكا، وقع عدد من الحوادث الأمنية المنخفضة المستوى. وقد جرى تقييمها بأنها تولد مخاطر منخفضة إلى متوسطة المستوى بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة، رغم عدم وقوع حوادث استهدفت موظفي الأمم المتحدة أو أصولها أو ألحقت بهم أضراراً مباشرة. وجرى تفعيل تدابير إدارة المخاطر الأمنية تغطي سيناريوهات مختلفة.

### السلوك والانضباط

١١٠ - تواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري التنسيق بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والتصدي لهما. ولم يبلغ عن ادعاءات بحصول حالات استغلال وانتهاك جنسيين بيد أن أنشطة التدريب والتوعية في هذا المجال ظلت مستمرة.

## خامساً - ملاحظات

١١١ - تقف عملية السلام في كولومبيا عند منعطف حرج. ورغم العديد من مكاسب تحقيق السلام الراسخة التي تحققت في وقت مبكر - مثل إنهاء نزاع دام عقوداً وانخفاض إجمالي في مستويات العنف، وإجراء الانتخابات الأكثر سلمية في عقود، وتحويل القوات المسلحة الثورية الكولومبية من حال التمرد إلى حزب سياسي - لا يزال ينتظرنا بعض من أصعب الأعمال لتوطيد السلام.

١١٢ - وفي تقريرتي السابق، أشرت إلى عقبات تحول دون توطيد السلام، بينها مواصلة قتل القيادات الاجتماعية وكذلك أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وبرنامج لإعادة الإدماج كان بطيئاً في كسب الزخم، وعدم اليقين من جانب الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية بشأن وضعهم القانوني والمادي والاقتصادي، ومطالبة المجتمعات المحلية بوجود ملموس للدولة يتخذ شكل توفير الأمن، وبالخدمات الأساسية، والأراضي، والبدائل القابلة للاستمرار للاقتصادات غير القانونية.

١١٣ - وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة هذه المسائل. غير أنه لا تزال هناك تحديات قائمة. ومع أن الكيانات الحكومية تعمل على توسيع وجودها ونطاق عملها في الأقاليم المتضررة من النزاع، فقد استمر قتل القيادات الاجتماعية وأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ومن الضروري بذل قدر أكبر من الجهود المتضافرة والمستندة إلى موارد أكبر بين المؤسسات العامة والجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية بالتنسيق مع المجتمع المدني.

١١٤ - ولا تزال عملية إعادة الإدماج تمضي قدما مع أن نطاق هذا البرنامج لا يزال محدودا. وتُبدل مؤخرا جهود ترمي إلى تحديد أهداف واضحة والتواصل بشكل أوثق مع السلطات الإقليمية. وأنهو بأن الحكومة تعمل حاليا على تحديد الترتيبات في ما يتعلق باثنتين وعشرين من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج المأذون بها حاليا حتى ١٥ آب/أغسطس فقط، وبأنها بدأت مناقشات مع أفراد سابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية على الصعيد الوطني. ومن المهم أن تفضي هذه المناقشات إلى قرار يمكن إبلاغه إلى من يعيشون في المناطق المتضررة في أقرب وقت ممكن. وخلال هذه الفترة، أعيد فتح السجل حول قضايا تثير شعورا عميقا تتعلق بالسلام والعدالة والمصالحة. وكانت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وهي ركيزة أساسية في اتفاق السلام، موضع تركيز مناقشات مستقطبة.

١١٥ - وإن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام هي الضمانة الرئيسية لحقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، وهي تجسد أيضا التعبير عن الضمانات القانونية المقدمة إلى الأشخاص الذين قاموا، بحسن نية، بإلقاء سلاحهم تحت إشراف الأمم المتحدة. وأرحب بتعهد الرئيس بالتوصل إلى أرضية مشتركة، وأكرر دعوتي الحكومة والكونغرس وجميع الكيانات إلى التعجيل في الإجراءات المتخذة لضمان وضع القانون التشريعي في أقرب وقت ممكن وفقا لبنود اتفاق السلام ومن وضع كل الأدوات السياسية والعملية اللازمة تحت تصرف الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بما يمكنها من أداء عملها بفعالية في ظل استقلالية وإدارة ذاتية.

١١٦ - وبغية كفاءة التنفيذ السليم لاتفاق السلام، من الأساسي الحفاظ عليه بكلية باعتباره مجموعة متكاملة من الالتزامات. وبالنسبة إلى المشمولين في عملية إعادة الإدماج، إن الثقة التي يمكن أن تنتج عنها الجهود التدريجية الجارية لضمان الفرص الاجتماعية والاقتصادية قد تضعف إذا كان هناك، من ناحية أخرى، تزايد في انعدام الأمن القانوني بسبب أوجه عدم اليقين التي تمس بنظام العدالة الانتقالية. وبتعبير أوسع، أود أن أشدد على أن السلام المستدام في سياق مثل سياق كولومبيا يتطلب أكثر من مجرد التزام بإعادة إدماج المقاتلين السابقين - أيا كانت هذه المهمة استراتيجية وملحة، وأيا يكن مدى الترحيب بالتزام الحكومة بها. وينبغي للأولويات أن تشمل: التنفيذ الميداني لأطر التخطيط القيمة القائمة أصلا من أجل تحقيق الاستقرار وتوسيع نطاق وجود الدولة في مناطق النزاع السابقة؛ وضخ مزيد من الزخم في البنود المتعلقة بالتنمية الريفية والمساواة بين الجنسين في اتفاق السلام حتى يتسنى للمرأة أن تسهم في السلام وتستفيد منه؛ والإدراج الكامل للالتزامات المتصلة بالسلام في البرنامج الحكومي الرباعي السنوات؛ وتخصيص الموارد بشكل مناسب للتنفيذ غير المكتمل لخطة السلام. وأيا كانت التحديات التي تحملها معها هذه الخطة، فإنني مقتنع بضرورتها وبقدرة الكولومبيين، إذا ما اختاروا العمل معا عبر المؤسسات وقطاعات المجتمع، من أجل بناء السلام الذي يرغبون فيه جميعا.

١١٧ - إن تحقيق هذا الشعور بالهدف المشترك ما زال يشكل ربما التحدي الأكبر للجميع في بلد لا يزال فيه انعدام الثقة عميقا وحيث ينبغي تغذية المصالحة. وفي هذا السياق، ما من مسؤولية قيادية أكبر من تلك التي تدعو إلى مضاعفة أنواع الالتزامات والمبادرات التي رحبت بها في التقارير الأخيرة والتي تهدف إلى توحيد البلد وخفض مستويات المواجهة عما كانت عليه في الماضي. وثمة حاجة خاصة إلى ذلك في وقت تحمل الانتخابات المقبلة معها خطر زيادة حدة الاستقطاب في النقاش السياسي. وفي ما يتعلق بالعملية السلمية، فإن الإجراءات والرسائل التي توفر الوضوح المطلق في ما يتعلق بالوفاء بالالتزامات إزاء من ألقوا سلاحهم بحسن نية، أساسية لأنها في صميم هذه العملية. إن الزيارة التي قام بها الرئيس دوكي

إلى منطقة تييرا غراتا الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعة سيزار في ١٥ آذار/مارس هي مثال إيجابي على ذلك. وقد أحطت علما بالتأكيدات الصادرة عنه وعن المسؤولين الآخرين الرفيعي المستوى بأن للتعديلات المقترحة على الجوانب التي جرى تناولها في اتفاق السلام "أثرا في المستقبل". إن مبدأ عدم رجعية القوانين حيوي للحفاظ على الثقة في هذه العملية مستقبلا.

١١٨ - إن كولومبيا لا تزال مصدر إلهام لمن لا يزالون في أنحاء العالم أسرى دورات النزاع المسلح. فهي كسرت طوق خمسة عقود من المواجهات، مبرهنة بذلك على قدرة مجتمعها ومؤسستها على الصمود. ومن الأهمية بمكان أن يبقى الكولومبيون على إيمانهم بالعملية السلمية التي حققت فوائد كبيرة ولكن ما زالت هناك وعود يتعين عليها الوفاء بها.

١١٩ - ولقد اضطلع مجلس الأمن بدور حيوي في العملية السلمية لكولومبيا ولا يزال ما يقدمه من دعم مستمر وموحد حيويا شأنه شأن الانخراط القوي والفعال المستمر من جانب المجتمع الدولي. ولا تزال الأمم المتحدة، من خلال البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في كولومبيا، تقدم دعمها وأنا أشيد بتفاني موظفيها على الأرض.